



Ref :

الرقم: ٨٨٠/٢٧٤/٤/س

Date :

التاريخ: ٢٠١٧ / ١٠ / ٢٢

سعادة المدير التنفيذي

بورصة عمان

تحية طيبة وبعد،،

أشير الى نص الفقرة " أ " من المادة (١٥) من تعليمات ادراج الأوراق المالية في بورصة عمان بالاستناد لأحكام المادة (٧٢) من قانون الاوراق المالية رقم (٧٦) لسنة ٢٠٠٢.

أرفق طياً نسخة من محضر اجتماع الهيئة العامة العادي لمساهمي شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة المحدودة المنعقد بتاريخ ٢٠١٣/٤/٢٧ بعد أن تم توقيعه حسب الاصول.

واقبلوا فائق الاحترام ،،،

المهندس عامر المجالي

ع.ب.

رئيس مجلس الإدارة

بورصة عمان
الدائرة الإدارية والمالية
الديوان
٠٩ أيار ٢٠١٣
الرقم المتسلسل: ٢٧٠٠
رقم الملف: ٤١٠١٨
الجهة المختصة: الملك الاردن

م ن /

شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة العامة المحدودة

وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ ٢٠١٣/٤/٢٧

استناداً " لأحكام قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته وبناءً " على الدعوة التي أرسلها مجلس الإدارة الى السادة المساهمين فقد عقدت الهيئة العامة لمساهمي شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة العامة المحدودة اجتماعها العادي في الساعة الحادية عشر من صباح يوم السبت الموافق ٢٠١٣/٤/٢٧ في قاعة ايرس / فندق جراند حياة عمان لبحث البنود المدرجة في جدول الأعمال المرسل الى السادة المساهمين.

ترأس الاجتماع عطوفة المهندس عامر المجالي رئيس مجلس الإدارة حيث رحب بالسادة المساهمين وبالحضور ورحب بعطوفة السيد برهان عكروش مراقب عام الشركات وطلب منه الإعلان عن توفر النصاب القانوني للاجتماع.

شكر مراقب عام الشركات رئيس الجلسة وأعلن عن توفر النصاب القانوني لهذا الاجتماع بحضور (٤٢) مساهماً" من أصل (٥٠٦٧) مساهم يحملون أسهماً" بالأصالة مجموعها (٦٧,٨٣٩,٧٢٧) سهم وأسهماً" بالوكالة مجموعها (٢,٢١٠,٢٣٠) سهم وعليه يكون مجموع الأسهم الممثلة بالاجتماع (٧٠,٠٤٩,٩٥٧) سهماً" تشكل ما نسبته ٩٣,٤% من رأسمال الشركة المصرح والمكتتب به والمدفوع بالكامل والبالغ (٧٥) مليون سهم، كما أعلن عن توفر النصاب القانوني للجلسة بحضور كامل أعضاء مجلس الإدارة البالغ تسعة أعضاء بالإضافة الى مدققي حسابات الشركة السادة ارنست ويونغ، وأشار الى انه تم التحقق من أن الشركة قامت بإرسال الدعوات للمساهمين بشكل القانوني وتم الإعلان عن الاجتماع بوسائل الإعلام المختلفة وعليه أقرر أن هذا الاجتماع يكتسب الصفة القانونية وفق أحكام

قانون الشركات. وان القرارات التي سوف تصدر عن هذه الجلسة ملزمة التنفيذ لكل الأطراف وطلب من عطوفة رئيس المجلس/رئيس الجلسة واستناداً لأحكام المادة (١٨١) من قانون الشركات تعيين كاتباً للجلسة ومراقبين اثنين أو أكثر عن المساهمين لجمع الأصوات وفقرزها.

استناداً للصلاحيات المخولة لعطوفة رئيس المجلس/رئيس الجلسة تم تعيين الأنسة سناء قراعين/المدير التنفيذي للمالية كاتباً للجلسة والسيد انمار طالب العبد الجليل ممثل الهيئة العامة للاستثمار في دولة الكويت والدكتور هنري عزام ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي مراقبين عن المساهمين.

رحب عطوفة رئيس المجلس/رئيس الجلسة بالسادة أعضاء مجلس الإدارة والسادة المساهمين والحضور وتحدث عن خلاصة نتائج أعمال الشركة لعام ٢٠١٢ وعن التحديات التي تواجهها فأشار الى صعوبة الأوضاع المؤسسية الانتقالية التي خضعت لها الشركة خلال عام ٢٠١٢، بالإضافة الى صعوبات أخرى متراكمة على مدى السنوات، حيث تزامن كل ذلك مع تغييرات هيكلية في الأسواق الدولية كانت غير مواتية للشركة، إلا أن نتائج أعمال عام ٢٠١٢ كانت جيدة بكل المقاييس.

وأضاف أن الإدارة الجديدة تعمل بيقين أن تجد من المساهمين ومن الأسرة الكبيرة للفوسفات دعماً وتفهماً لخطط الهيكل وإعادة بناء صورة الشركة وبرمجة مشاريعها التوسعية لتعود وتتطلع بمسؤوليتها التنموية المحلية وبوظيفتها كسفير مؤتمن على صورة الأردن في الأسواق العالمية، وقبل ذلك كشركة ترفع حقوق مساهميها وتعظم عوائدهم، كما تنهض بمسؤوليتها الوطنية في مرحلة عنوانها الإصلاح والتقدم والانجاز.

وأكد على أن الشركة قد حافظت خلال عام ٢٠١٢ على مستوى أرباح جيد رغم تراجع كميات الإنتاج، وذلك نتيجة لاستقرار أسعار الأسمدة في الأسواق العالمية. فقد بلغ إنتاج الشركة من الفوسفات ما يقارب ستة ملايين طن أي بانخفاض يقدر بحوالي عشرة بالمائة عن

العام الماضي ٢٠١١، وذلك نتيجة الإضرابات العمالية التي أخرت شحن خامات الفوسفات وتحملت فيها الشركة تكاليف التصنيع وتأخير تنفيذ بعض العقود.

وأضاف قائلاً بأن قائمة المركز المالي الموحدة للمجموعة كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ والتي هي بين أيديكم تظهر بأن قيمة الموجودات بلغت بحدود ٩٩٣ مليون دينار، وحقوق الملكية بحدود ٧٧٨ مليون دينار. وقد بلغ إنتاج الشركة من الفوسفات ٦,٣ مليون طن، محققة بذلك حجم مبيعات بقيمة ٧٥٩,٤ مليون دينار. وبلغ صافي أرباح الشركة حوالي ١٣١,٧ مليون دينار، متراجعا عن عام ٢٠١١ وذلك بسبب تراجع المبيعات وهو التراجع الذي تسعى الإدارة الجديدة لمعالجته ببرنامج استراتيجي متكامل.

كما وأن التقرير الذي بين أيديكم الآن يتضمن توصية مجلس الإدارة الى هيئتكم الكريمة بتوزيع أرباح بنسبة ٢٥٪ من القيمة الاسمية لرأس المال كأرباح على المساهمين.

وأضاف بأنه وعلى مدار السنوات الست الماضية، والتي أعقبت خصخصة شركة مناجم الفوسفات وتوسع قاعدة مساهميها، حققت الشركة نجاحات مهمة ولكنها تعرضت الى ضغوطات وهزات متواصلة أصابتها في مكانتها وصورتها المحلية والخارجية وأفقدتها بعض أسواقها التقليدية وخلفت حالة من عدم اليقين هددت مركزها ومستقبلها كواحدة من مفاصل العمود الفقري للاقتصاد الأردني.

وأضاف بأنه وفي الوقت الذي كانت ترزح فيه الشركة تحت وطأة الفراغ الإداري والجدل العام والإضرابات المطلوبة وعدم اليقين وشائعات تخارج بعض كبار المساهمين، كانت لأسواق الدولية للفوسفات تمر بمرحلة إعادة هيكلة واحتشاد تنافسي، تتمثل بعض جوانبها بنوع من الإغراق المنظور لسنوات قادمة جراء دخول اثنتين من دول الجوار الى أسواق الفوسفات باستثمارات ضخمة.

وأضاف أنني ومن منطلق الشفافية وأنا أتحدث إليكم فلا بد لي من التطرق الى تراجع نتائج أعمال الشركة خلال الربع الأول من هذا العام والذي كان سببه الرئيسي انخفاض أسعار

منتجات الأسمدة في الأسواق العالمية وانخفاض الطلب خاصة في سوق الهند نظرا لارتفاع مخزون السماد في نهاية العام الماضي لدى معظم المستهلكين مما حدى بالحكومة الهندية الى اتخاذ قرار بوقف استيراد السماد حتى نهاية شهر آذار ٢٠١٣.

وأضاف بأن هذا لا يعني أن تتوقف الشركة عن الحركة وان لا تحاول أن تتجاوز ما فاتها. فالإدارة الجديدة للشركة تسارع في إخراج الشركة من أسر الماضي وإعادة بناء مكانتها وفعاليتها وصورتها بموجب خطة إستراتيجية متشعبة يجري ألان وضعها حتى تستعيد الشركة أسواقها وقدرتها على التنافس ورفع طاقاتها الإنتاجية وأرباحها وفي تعظيم دورها بدعم الموارد الوطنية والمشاركة بتنمية المجتمعات المحلية والتنمية المستدامة للأردن ككل.

وقال إن من أولوياتنا في الوقت الحالي تنظيم البيت الداخلي . فالإدارة الجديدة تعمل وبكل جدية وأقصى سرعة ممكنة على إعادة هيكلة الشركة ضمن عمل مؤسسي جاد يتضمن برنامج حوافز هدفه زيادة الإنتاجية والنهوض بالعاملين في الشركة، وهذا مطروح على الهيئة العامة للتنفيذ من دون أن تتصل الشركة من التزاماتها أو تتكبد الخسائر.

يُضاف إن الإدارة الجديدة لديها خطة طموحة للتوسع وذلك بالتركيز على الصناعات التكاملية (Downstream) حيث تقوم بتصنيع منتجات أسمدة نهائية للأسواق العالمية، مع الالتزام بالمواصفات وضبطها من خلال توظيف أحدث الأدوات ووسائل التكنولوجيا وذلك لتحسين نوعية المنتجات لكي تحقق قيمة مضافة.

وكما وان الإدارة تسعى لتعزيز الاستثمار من اجل زيادة طاقة الإنتاج، فالمغرب مثلاً تنتج دعميات اكبر لأنها توظف استثمارات اكبر وتستخدم أحدث التكنولوجيا ضمن خطط مرسومة جيداً وناجعة.

وقال بأنه وبعد عدة أسابيع من تحملي مسؤولية تولي رئاسة مجلس إدارة الشركة والذي تم في مطلع آذار ٢٠١٣ فقد قمت بزيارة الى المملكة المغربية للتنسيق في مختلف المجالات التي تتدخل بأعمال صناعة الفوسفات والتنمية الاقتصادية وتعزيز التعاون والتنسيق بين شركتنا

والمجمع الشريف المغربي للفوسفات بما يندرج في إطار العلاقات الجيدة القائمة بين البلدين والذي من شأنه تمتين هذه العلاقات وتعزيز تبادل الخبرات ودراسة مشروعات مشتركة .
وللتأكيد على أهمية هذا التعاون وهذه الشراكة الأخوية حملني صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين رسالة ملكية الى أخيه جلالة الملك محمد السادس قمت بتسليمها الى صاحب السمو الأمير رشيد بن الحسن شقيق جلالة الملك محمد السادس حيث أبدى سموه خلال الاجتماع اهتماماً خاصاً باستعداد المغرب، للتعاون وتوثيق الروابط لدعم جهود شركتنا في شتى الأمور والمجالات، الفنية منها كما في تبادل الخبرات. ولقد كان لهذه المبادرة بالتعاون مع المغرب، (وهو اكبر مصدر عالمي للفوسفات)، وقع ايجابي في العديد من المستويات، نأمل أن نبني عليه في خطتنا الإستراتيجية التي نعمل عليها حثيثا لتتطلق شركة الفوسفات الى مرحلة جديدة فعلاً" في إدارتها وأدائها وفي صورتها بأذهان المواطنين الأردنيين وفي العالم.

وتحدث أيضاً عن زيارته لشركاء وعملاء الشركة في اندونيسيا والهند للتباحث معهم ومع الزبائن الرئيسيين للشركة هناك حول توثيق العلاقات معهم وتوسيع اطر الشراكات الإستراتيجية.

وأضاف بأننا وخلال زيارتنا الى اندونيسيا قمنا بمتابعة سير العمل في المشروع الاندونيسي الأردني المشترك إضافة الى مباحثاتنا لزيادة كمية الفوسفات المصدرة الى اندونيسيا بعد تشغيل المشروع المشترك اعتباراً من عام ٢٠١٥، ولزيادة حجم مبيعات الشركة من حامض الفوسفوريك والأسمدة المركبة المنتجة من قبل الشركة اليابانية الأردنية.

كما وان زيارتي الى الهند كان الهدف من ورائها إقامة مصانع لإنتاج الأسمدة وتم البحث في سياسة الحكومة الهندية في دعم أسعار الأسمدة ومشتقاتها لهذا العام والتوجهات المتوقعة في المستقبل. وخلال الاجتماع الذي تم مع وزير الأسمدة الهندي تم التأكيد على رغبة الشركة في التعامل مع شركات الأسمدة الحكومية سواء عن طريق زيادة مبيعات منتجات الشركة

إليها مباشرة، أو عن طريق إقامة شراكات إستراتيجية طويلة الأمد تحقق مصالح الطرفين. كما وتم التباحث في زيادة حجم مبيعات الشركة الى الهند من حامض الفوسفوريك وسماد الداب والأسمدة المركبة المنتجة من قبل الشركة اليابانية الأردنية.

وأشار عطوفة رئيس المجلس/رئيس الجلسة الى أن شركة مناجم الفوسفات الأردنية تمتلك حقوق تعدين لأكثر من ١,٣٤٦ مليار طن من احتياطات صخور الفوسفات وهي ثروة وطنية استقطبت مشروعات مشتركة مع شركات هندية ويابانية بحثاً عن فرص استثمارية في الخارج للاستفادة من النمو السريع في الطلب على الأسمدة. كما تلقت الشركة خلال العام الماضي إشارات مشجعة من مستثمرين عرب للمشاركة في خطط الشركة التوسعية خلال الفترة المقبلة خصوصاً مع ارتفاع العائد المتحقق للمساهمين من حقوقهم لدى الشركة.

وعن الخطط المستقبلية بمجال الإنتاج، قال إن الإدارة تتوقع استقرار الأسعار عالمياً مع تنامي استخدام الأسمدة لإنتاج الغذاء، وأضاف بان الإدارة تبرمج خططها لرفع الطاقة الإنتاجية للشركة من سبعة ملايين طن في السنة تقريباً الى عشرة ملايين طن خلال الخمسة أعوام المقبلة، مع تشغيل ميناء تصدير الفوسفات الجديد الذي تصل طاقته التصديرية الى ستة ملايين طن في العام، وبعد التوسع في مصانع الشركة بإقامة مصنعين جديدين أحدهما في الشيدية والآخر في اندونيسيا مع العلم أن المصنعين الجديدين سيستخدمان نحو ٣,٢ مليون طن من خامات الفوسفات الأردني. ولهذه الأسباب كان التفكير برفع رأسمال الشركة وتوسيع مساحات التنقيب ومضاعفة الإنتاج، ليوافق لنظم التسعير والتسويق مرونة كافية للمنافسة بالأسواق الدولية للفوسفات التي تعتمد التفاوض المباشر بشروط تنافسية صعبة.

وأضاف بأنني وكـرئيس لمجلس الإدارة اعرض عليكم دقة وصعوبة الظروف التي مرت بها الشركة خلال العام ٢٠١٢، وما يتوجب على الإدارة الجديدة أن تنهض به من جهد تشاركي لاستعادة صورة الشركة وموثوقيتها وكفاءتها التنافسية، وبلغه الصراحة والشفافية وهي اللغة التي ستكون العنوان العام للإدارة والأداء والتواصل مع الجميع داخل الأردن وخارجه.

وأضاف بان علينا التوجه للرأي العام من خلال التعامل والتفاعل مع كافة وسائل الإعلام، وذلك من خلال رسائل موضوعية وواضحة مفادها أن الشركة ملتزمة بمعايير حوكمة الشركات كما هي حريصة على قيم الشفافية والنزاهة بصفقتها مؤسسة وطنية راسخة مبنية على أسس رفع الكفاءة والإنتاج وتعظيم العوائد للمساهمين. وفي هذا الإطار أعلمكم بأننا على وشك الانتهاء من وضع خطة إستراتيجية شاملة للإعلام والاتصال فيما بين الشركة والآخرين وخصوصاً شركاء الشركة من مختلف الشرائح في الأردن والخارج.

وأضاف بأنه ولضمان نجاح خططنا وجهودنا في تقديم الشركة، أرجو أن يكون واضحاً للجميع بين ظهرانينا في هذه الشركة العريقة أن لنا جميعاً مصلحة عليا وغاية في الأهمية تبني خططنا وحرصنا للنأي بها عن المشاكل السياسية والتشغيلية والاجتماعية التي علقَت بمسيرتها مؤخراً، وعلينا بالتالي أن نتعاون ونتكاتف لإنجاحها. فشركة الفوسفات لكل مساهميتها كما هي لهذا الوطن فلنعمل جميعاً من أجل النهوض بها. وأضاف بأنه وزملائه أعضاء مجلس الإدارة نطلب من كل الذين يشنون الحملات على هذه الشركة والإساءة لها وتشويه سمعتها من غير وجه حق ولأغراض أنانية أو انتقامية بحته أن يتقوا الله فيما يعملون وان يتوقفوا فوراً عن محاولاتهم تدمير هذه المؤسسة العريقة البانية والرائدة في خدمة المجتمع والدولة.

وأضاف بأن علينا أن نكون مستعدين وجاهزين لتتفاعل، علنياً وداخلياً، مع القرارات الحكومية مثل قرارها القاضي بزيادة رسوم التعدين خصوصاً وأنه يتزامن مع انعقاد الهيئة العامة للشركة والذي تستمعون فيه كمساهمين، أردنيين وأجانب، الى خطط الإدارة الجديدة بإعادة هيكلة الشركة للخروج بها من تداعيات الأزمات المتصلة التي أعقبت قرار الخصخصة، وطالت مكانة وصورة الشركة وأسواقها الخارجية.

وقدم عطوفة رئيس المجلس/رئيس الجلسة الشكر والعرفان للعاملين في مختلف مواقع الإنتاج بالشركة، وأضاف قائلاً بأنهم أبنائها الذين توليهم كل التقدير وقد عبروا بها المراحل

الصعبة الملتبسة. وأضاف بان الشركة ستتظر في أي مطالب عادلة لديهم ليبقوا دوما رعاتها وحمايتها كصرح وطني مكرس لخدمتهم وخدمة مساهميها ولتظل شركة الفوسفات حاملة للراية النظيفة النزيفة المرفوعة عالياً في الأسواق العالمية. آمليين في مجلس الإدارة إن نكون عند حسن ظنكم، وبقدر المسؤولية التي كلفتمونا بها لإعادة إطلاق الشركة لعهد جديد عناوينه الشفافية والثقة والإنتاج وتعظيم حقوق المساهمين، والمشاركة في مسؤوليات التنمية وخدمة مجتمعاتنا الأردنية المحلية.

وبعد ذلك طلب عطوفة رئيس المجلس/رئيس الجلسة الانتقال الى النظر في جدول الأعمال المبين في الدعوة المرسله الى السادة المساهمين حيث اقترح السيد بسام الشخانبه ممثل وزارة المالية عدم تلاوة وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ ٢٠١٢/٤/٢٨ والاكتفاء بتلاوة خلاصة القرارات الصادرة عنه وقد وافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع، حيث تلت الآنسة سناء قراعين/ كاتبة الجلسة ملخص القرارات الصادرة عن اجتماع الهيئة العادي المنعقد بتاريخ ٢٠١٢/٤/٢٨.

ثم طلب عطوفة رئيس المجلس/رئيس الجلسة الانتقال الى البند الثاني من جدول الأعمال لسماع تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال العام ٢٠١٢ والخطة المستقبلية لها، حيث اقترح السيد بسام الشخانبه ممثل وزارة المالية تقديم البند الثالث سماع تقرير مدققي الحسابات عن أعمال الشركة عن عام ٢٠١٢ ودمج البندين الثاني والرابع من جدول الأعمال المتضمن مناقشة الميزانية السنوية وحساب الارياح والخسائر والمصادقة عليها ووافقت الهيئة لعامة على ذلك.

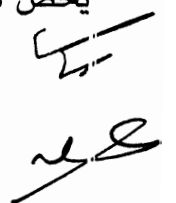
طلب عطوفة رئيس الجلسة من السيد محمد الكركي/مندوب مدققي حسابات الشركة 'ارنست ويونغ' تلاوة تقرير المدققين، حيث تلا السيد الكركي تقرير مدققي الحسابات عن 'ميزانية الشركة وحساباتها الختامية وأحوالها وأوضاعها المالية عن العام ٢٠١٢.



وبعد ذلك أعلن عطوفة الرئيس عن فتح باب النقاش للسادة المساهمين، حيث تحدث السيد بسام الشخانبة ممثل وزارة المالية ونقل تحيات معالي وزير المالية الى عطوفة رئيس المجلس والمجلس الكريم والإدارة التنفيذية والعاملين وأبدى عدة تساؤلات (الأولى) حول تسديد ما يستحق من رسوم التعدين وضرائب الى خزانة الدولة إن وجدت، (الثانية) حول استمرارية الشركة في الإنتاج بنفس مستوى الأعوام السابقة بالرغم من انخفاض حجم المبيعات، (الثالثة) عن مدى إمكانية دراسة بديل الطاقة حيث ارتفعت كلفة مصاريف الكهرباء والمياه والمحروقات، (الرابعة) حول موقف الشركة في ظل انخفاض الكميات المصدرة الى السوق الهندي بالإضافة الى انخفاض الأسعار، وأما (الخامسة) كان حول إذا ما زال لدى الشركة النية بإجراء التوسعات في ظل هذه الظروف؟

أجاب عطوفة رئيس المجلس/رئيس الجلسة على تساؤلات السيد الشخانبة فيما يخص التساؤل الأول بخصوص المبالغ المطلوبة لخزانة الدولة بأنه سيتم تسديدها، حيث بينت الآنسة سناء قراعين المدير التنفيذي للمالية بان جميع الرسوم المستحقة على الشركة بتاريخ الميزانية مدفوعة وتسدد أولاً بأول أما بالنسبة لضريبة الدخل فيتم دفع مبلغ مقدماً والرصيد المتبقي سيتم سداده بعد إجراء تسوية ردية ضريبية المبيعات . أما بالنسبة التساؤل الثاني فقد أجاب عطوفة الرئيس/رئيس الجلسة انه رغم تراجع المبيعات والإنتاج فإن إدارة الشركة ستحاول قدر المستطاع رفع كمية الإنتاج لتتمكن من تعويض الخسائر ضمن خطة واضحة وأضاف بأنه وخلال زيارته الأخيرة الى الهند كان هناك بدائل لأسواق أخرى بحيث لا يتم الاعتماد فيها على سوق واحد، واندونيسيا من الأسواق الأخرى القادمة بالنسبة للمبيعات وللمشاريع المشتركة لمواد الخام في الأردن، حيث لنا حصة من المشاريع المشتركة.

تساءل ممثل بنك الأردن السيد احمد عبد الكريم احمد أولاً حول رؤية مجلس الإدارة على اثر رفع رسوم التعدين ونسبة ضريبة الدخل المتوقعة على أرباح الشركة بالأرقام وثانياً فيما يخص توفر الاحتياطي الاختياري والاحتياطي الخاص حيث أن الشركة وخلال الاجتماع



الماضي بررت عدم زيادة نسبة التوزيع النقدي للمحافظة على التزامها أمام المقرضين الخارجيين فيما يخص نسب السيولة والملاءة المالية متسائلاً حول الأسباب التي تمنع في ظل توافر الاحتياطات المشار إليها ، من توزيع بعض هذه الارباح كأسهم مجانية والتي لن يكون لها أثر على سيولة الشركة؟

أجاب عطوفة رئيس المجلس/رئيس الجلسة عن التساؤل الأول للسيد أحمد عبد الكريم فيما يخص رسوم التعدين فإن تعديل نظام عائدات التعدين أصبح يحصل على إجمالي إيرادات الشركة وليس على صافي الربح أو بمبلغ مقطوع من إجمالي الكميات المباعة كما هو الحال الآن ونأمل من خلال ممثلين الحكومة الموجودين حالياً أن يكون طلبها عقلاني ومعقول ويعاد النظر فيه.

أما بالنسبة للتساؤل الثاني بخصوص توزيع أسهم مجانية على المساهمين من الاحتياطي الاختياري والاحتياطي الخاص فأجابت الأنسة قراعين بأنه لم يتم دراسة هذا الموضوع من قبل مجلس الإدارة في السنة الماضية، وسيتم تقديم مقترح من الإدارة التنفيذية الى مجلس إدارة الشركة حول هذا الموضوع لاتخاذ القرار المناسب.

استفسرت مندوبة كابيتال بنك عن إستراتيجية الشركة لتصدير كميات بيع الفوسفات الخام والسماد (DAP) متسائلة إذا ما فكرت الشركة ببيع الفوسفات الخام بدلاً من تحويله الى السماد (DAP) لان هوامش الربح للفوسفات اكبر من هوامش الربح السماد (DAP).

أجاب عطوفة رئيس المجلس/رئيس الجلسة أن السياسة المستقبلية للشركة هي تعظيم القيمة المضافة للمنتج وأن المشاريع المشتركة للشركة تصب في هذا التخطيط السليم ولا يقتصر هذا التخطيط على بيع الفوسفات الخام فقط بل تعظيم العوائد على الشركة وعلى الاقتصاد الأردني وهذا يتطلب من الشركة المنافسة في الأسواق العالمية لكل من الفوسفات والأسمدة

على حد سواء لغايات وصول الشركة الى المستوى العالمي ولضمان تسويق هذه المنتجات في الأسواق العالمية.

تحدث المساهم باسل خولي وبارك للرئيس منصبه الجديد وتحدث في أكثر من محور. حيث أشار في المحور الأول الى تصريح معالي السيد واصف عازر رئيس مجلس الإدارة المستقيل حديثاً في مقابلة صحفية له مع جريدة الرأي حول مهمته كرئيس مجلس إدارة بأنها كانت تنحصر في وضع الشركة على الطريق الصحيح طالباً توضيح الأسباب الحقيقية لاستقالة معالي السيد واصف عازر ومتسائلاً حول نجاحه في وضع الشركة على الطريق الصحيح خلال ترأسه لمجلس الإدارة لمدة ثمانية أشهر وهل انتهت مهمته ام أن جهوده أحبطت فأثر النأي بالنفس وإفساح المجال لغيره لانجاز المهمة. وأشار كذلك الى رد دولة رئيس الوزراء على خطاب الثقة حين ذكر أن الحكومة ستعالج مجمل أوضاع وملكية شركة الفوسفات ومجمل هيكلتها ورسوم التعدين وقد فهم من هذا الكلام بان أوضاع الشركة ما زالت بحاجة الى معالجة وبالتالي فان الشركة لا زالت بعيدة عن الطريق الصحيح، كذلك ذكر دولة رئيس الوزراء أن اتفاقية بيع أسهم الشركة وما تلاها قد أجحفت بحق الدولة وان لحكومة ستقوم بكل الجهود المتاحة من اجل أن يستعيد الشعب الأردني مقدراته وثرواته الوطنية. وتحقيقاً لهذه الجهود فان الحكومة تضع الترتيبات اللازمة مع المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي للدخول في مفاوضات مع صندوق برونائي لإعادة شراء كامل حصة برونائي البالغة ٣٧٪. طالباً إيضاح هذه النقاط.

أما المحور الثاني فكان حول شروط صندوق برونائي لشراء الأسهم الاحتفاظ بمنصب رئيس مجلس الإدارة، علماً بان حصة وزارة المالية والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي مجتمعين معاً أكبر، النقطة الأخرى التي طرحها السيد باسل الخولي تساؤله عن الخطط التي وضعت من قبل مجلس الإدارة للتعامل مع التحديات التي تواجه الشركة والتي سيكون لها اثر في المستقبل مشيراً الى أن المنافسة من دول مثل المغرب والسعودية والتي وقعت عقد لإنشاء أكبر

تجمع عالمي فوسفات على الحدود الأردنية وكذلك انخفاض الطلب العالمي على الأسمدة وبالتالي انخفاض الأسعار، وتساءل السيد الخولي عن خطة الشركة بما يخص نظام عائدات التعدين المعدل ليصبح ٥% من المبيعات وليس (٢) دولار للطن، الأمر الذي سيؤدي الى رفع رسوم التعدين الى خمسة إضعاف مما يدفع حالياً، وأيضاً حول توجه الحكومة الى رفع ضريبة الدخل على شركات التعدين وكذلك الكهرباء والماء والهواء إذا استطاعت، وكذلك حول الحمولة الزائدة من الموظفين والتي تتجاوز ٢٠٠٠ موظف من مجموع ٤٠٠٠ موظف وهم لا يقومون بأي عمل ولا يداومون كما ذكر معالي السيد واصف عازر في المقابلة المشار إليها سابقاً. وأن الخطة التنموية التوسعية التي أشار إليها معالي السيد واصف عازر والى دعوة مجلس الإدارة للهيئة العامة لاجتماع غير عادي لإقرار هذه الخطة التنموية التوسعية والتي تقدر (١,٥) مليار دينار وكذلك رفع رأسمال الشركة ليصل الى ١٥٠ مليون دينار متسائلاً أين نحن من هذا. ومشيراً الى أن تقرير مجلس الإدارة لا يشير الى ذلك لا من قريب ولا بعيد. والنقطة الأخيرة التي أثارها السيد خولي حول موضوع الشركة وإدارتها والمبالغ المدفوعة إلى رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والبالغة ٧٦١,٥٥٩ دينار بواقع ٨٤,٠٠٠ دينار لكل عضو على اعتبار أن هناك ٦ اجتماعات أي بواقع ١٤,٠٠٠ دينار لكل عضو عن كل اجتماع في حال لم يتغيب أحد والتي تم دفعها تحت مسميات مختلفة لم ترد أصلاً في قانون الشركات مثل بدل حضور جلسات وبدل لجان وبدل مكافأة عضوية «مكافأة سنوية ومياومات ومكافأة نهاية عضوية، وقد حدد قانون الشركات لمجلس الإدارة مكافأتين هما المكافأة السنوية بواقع ٥٠٠٠ دينار لكل عضو وبدل انتقال وسفر بدون تحديد سقف لها.

أما المحور الثالث الذي تحدث فيه السيد خولي فهو حول توزيع الأرباح معتبراً أن نسبة ٢٥% «خيبة للآمال وغير مقبولة للأسباب التالية أولاً: لأن الأرباح القابلة للتوزيع ٦٢٠ مليون دينار والمطلوب توزيعه ١٨,٧٥٠ مليون دينار أي حوالي ٣% وهذا غير منطقي وغير مقبول.

ثانياً: إن تذرع مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح أكثر يتناقض مع حقيقتين، الأولى إن كانت هذه الأرباح حقيقية وليست دفترية فيمكن توزيعها كلها أو معظمهما، ثالثاً: إذا كان مجلس الإدارة غير قادراً على توزيع الأرباح للمساهمين فكيف كان قادراً على توزيع المكرمات والحوافز والامتيازات على الموظفين والمتقاعدين فخلال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ تم أخذ مخصصات لهذه الامتيازات ما مجموعه ٩٥ مليون دينار في حين ما خصص للمساهمين (أصحاب الشركة) بلغ مجموعه ٥٢ مليون دينار أي ما يعادل النصف حيث قال السيد خولي نحن لسنا ضد الموظفين أو العمال ولكن ما يتمتع به الموظفون في شركة الفوسفات من أعلى الامتيازات في الأردن . مشيراً بهذا الصدد الى ما صرح به معالي السيد واصف عازر في المقابلة الصحفية إلى ان تكلفة حوافز ٢٠٠ موظف بلغت ١٩ مليون دينار أي بمعدل ٩٥ ألف دينار لكل موظف. فكم ستبلغ كلفة حوافز ٤٠٠٠ موظف؟ وهل يجوز لمجلس الإدارة أن يبالغ في هذه المخصصات والإكراميات للموظفين والمتقاعدين على حساب المساهمين وهل تم أخذ موافقة الهيئة العامة على هذه المخصصات الكبيرة؟ أليست الوظيفة الأولى لمجلس الإدارة أن يحافظ على حقوق المساهمين وتعظيمها فقد مل المساهمون الانتظار لسنوات وسنوات لعود الإدارات المتعاقبة بزيادة توزيع الأرباح سنة بعد أخرى ليفاجئوا بأنها تقل سنة بعد أخرى، مذكراً بما حدث في اجتماع الهيئة العامة السابق بعد رفض المساهمين توزيع ٤٥ ٪ . حيث وعد رئيس مجلس الإدارة آنذاك المساهمين بأن مجلس الإدارة سيقدم توصية في شهر أيلول لتوزيع أرباح إضافية ككون الربع الرابع سينتهي بفوائض نقدية وأنه سيدعو الى اجتماع «هيئة عامة عادية ولكن ذلك لم يحصل ، حيث قال السيد خولي لذا فأنا وبعض المساهمين انجالسين في هذه القاعة لا نوافق على نسبة ٢٥٪ ولن نقبل بأقل من ١٢٥٪ كنسبة توزيع لتعويض ما حدث سابقاً.

وحول المحاور الثلاث التي تحدث بها السيد خولي أجاب عطوفة رئيس المجلس/رئيس الجلسة بأنني سأقوم بالرد على بعض هذه التساؤلات والبعض الآخر الذي يغطي الحقبة التي لم أكن

بها في الشركة سيقوم الرئيس التنفيذي بالرد عليها. وأضاف: بأن معظم المواضيع المطروحة سبق وأن أشرت إليها في كلمتي وهي حول التوجهات العامة والمستقبلية والمتضمنة الحلول والبرامج التي ستسير بها الشركة، وفيما يخص الأخ الكبير والأستاذ معالي السيد واصف عازر الذي كان له دوراً وجهداً متميزاً في الفترة القصيرة التي خدم فيها لأنه ومنذ البداية قرر أن يتولى منصبه لمدة ستة أشهر فقط ويعود له قرار الاستقالة، وأضاف عطوفة رئيس المجلس/رئيس الجلسة بأننا نحترم الأسس والخطط التي وضعها معالي الأستاذ واصف عازر وسندرسها ونسير معها، وأود أن أكد بأننا كلنا شركاء حتى نحافظ على هذه الشركة وعلى مساهميتها بالدرجة الأولى ومن ثم موظفيها، وإن الظروف التي مرت بها الأردن ومرت بها الشركة والتي تجاوزت كل المعايير فالحوافز التي حصل عليها موظفي الشركة هي من أفضل الحوافز التي أعطيت على مستوى الدولة وأننا نحترم قرارات مجالس الإدارات السابقة والاتفاقيات العمالية التي أبرمت معها والحقوق المكتسبة للموظفين والتي لا يمكن المساس بها حالياً. لكن سياسة الإدارة الجديدة تستند على أسس ومعايير وإن إعادة الهيكلة التي تنظم حالياً تقوم على وضع أسس ومعايير وكما هو معمول به في الشركات المثيلة. وستقوم إدارة الشركة مستقبلاً بتنظيم سلم الرواتب والترقي في السلم الوظيفي والوصف الوظيفي ومعايير الأداء وسيتم إيجاد أفضل الطرق لمعالجة (من لا يعمل) وسيكون هناك حوافز للموظفين المنتجين الذين يقومون بأداء أعمالهم على أكمل وجه من خلال (Key Performance Indicators) والذي سيحدد أداء الموظف والذي سيشكل الأساس لمحاسنته. وتم تقديم مدونة السلوك لتحديد حقوق وواجبات الموظف. أما بخصوص الموضوع الذي طرحه دولة رئيس الوزراء والذي أشار إليه السيد خولي فإن هناك أكثر من خيار يدرس وإن الأمور لم تنتهي بعد، وكان هناك فكرة بأن تقوم المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بشراء حصة من حصة شركة كامل هولدنغ إذا رغبت بذلك وهناك أفكار ولم تتبلور الأمور للآن، وفيما يخص عقد خصخصة الشركة فإنه يتضمن بند أساسي يشير بأن



رئاسة مجلس الإدارة تتم بالتوافق ما بين الحكومة وشركة كامل هولدنغ ، وهذا ما تم عند ترأسي لهذا المجلس. أما فيما يتعلق بالرسوم بشكل عام فإننا نتأمل أن تساعدنا الحكومة في الفترة الحالية لان المنافسة قاسية جداً وذلك لدخول دول جديدة منافسة لنا الأسواق، وان المشاريع المشتركة الإستراتيجية مع دول مثل اندونيسيا والهند ستخفف عنا عبء كبير من المنافسة حتى في ظل محاولة دخول هذه الدول لهذه الأسواق والتنافس معنا في بيع السماد او الفوسفات. وان بعض الشركات التي تنافسنا في الدول المجاورة تستفيد من انخفاض الكلف وخاصة الطاقة علماً بأننا قد قدمنا لها تجارب (Pilot) وان اغلب العاملين لديها هم من خيرة موظفي الشركة فالشركة الآن بحاجة لكل الدعم من الحكومة والمساهمين حتى تعود الى مسارها الطبيعي والتي تعتبر العمود الفقري للاقتصاد الأردني. كما وأود أن أشير الى أن شركة الفوسفات والشركات الحليفة والتابعة تعول أكثر من ٧٠٠٠ عامل وعائلاتهم.

وتحدث عطوفة الرئيس التنفيذي حول فترة السنة التي كان فيها ، مشيراً الى أنه من السهل الكلام ولكن من الصعب في ضوء الواقع الذي واجهته الشركة من تحديات صعبة تمثلت في عملية الإستقواء عليها (داخلياً وخارجياً) والى الضغوطات وإجراءات التعيين التي فرضت على الشركة الخ ٠٠ ولكن بدأت الناس الآن تتفهم أن للشركة قدرة تحمل، ولم يعد بوسع الشركة أن تخضع لأي ضغوطات على الإطلاق حيث واجهتنا ضغوطات من المتقاعدين الذين وقفوا على أبواب الشركة لمدة ثلاثة أشهر ولم نرضخ لمطالبهم لأنها كانت ستكلف الشركة كثيراً وقد توصلنا معهم الى تسوية بان الشركة لا تستطيع أن تقي بمطالباتهم نهائياً واقترحنا على المتقاعدين بان يلجأوا الى القضاء وان تقوم الشركة بدفع المصاريف القضائية في حال ربهم القضية، أما ما حدث قبل سنة فموضوع آخر، أما بخصوص الفترة التي كان فيها معالي السيد واصف عازر رئيساً لمجلس الإدارة وبخبرته السابقة في إدارة الشركة حيث كان له دور ومساهمات كبيره في وضع الشركة على المسار الصحيح

والدور الذي قمنا به، حيث وضعنا القطار على السكة وهذا ليس بالأمر السهل أما بخصوص ملاحظة السيد خولي حول أتعاب مجلس الإدارة فأجاب عطوفة الرئيس التنفيذي إن المجلس قام بجهود جبارة وأحياناً كان يدعى المجلس للانعقاد لأكثر من ثلاث مرات في الشهر لاتخاذ القرارات اللازمة لإعادة الشركة الى مسارها الصحيح. أما بخصوص موضوع نسبة توزيع الارباح التي اقرها مجلس الإدارة فهي مدروسة حسب نتائج الأعمال والخطط المستقبلية لها. وكيف سيتم تمويل الشركات التي قمنا ألان بإنشائها، حيث قمنا بإنشاء شركتين تعدين قويتين حيث تم شراء آليات للشركة الأولى بقيمة ٢٧ مليون دولار واليات بقيمة ١٤ مليون دولار تم شراؤها للشركة الثانية وذلك ليتمكنوا من القيام بالأعمال والخطط المستقبلية ولرفع الإنتاج من ١٠ مليون طن الى ١٥ طن سنوياً في العام ٢٠١٥ وللمحافظة على نفس المستوى من التصدير.

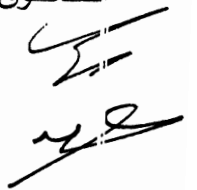
وأضاف عطوفة الرئيس التنفيذي بان هناك شركة تحت الإنشاء هي شركة جيفكو وتخطط الشركة لإنشاء مشاريع مشتركة أخرى حيث أن هناك مباحثات مع شركات أجنبية لإقامة مشاريع في الشيدية وان العائد من هذه المشاريع سيعود على المساهمين وهذه المشاريع بحاجة الى مخصصات مالية وبالتالي فإن نسبة ٢٥٪ المقترحة مدروسة جيداً. كما وان هذه المشاريع سيكون لها مردوداً جيداً على مستوى العمالة والعائد للعاملين، علاوة على أن الشركة تقوم بواجبها نحو المجتمع المحلي حيث تعاقدت مع مؤسسة التدريب المهني لتدريب نحو ٨٠٠ شخص فني لبعض المهن لرفد الشركات الحليفة المستقبلية بهذه الكفاءات.

أما بالنسبة لملاحظتكم حول المزايا المدفوعة للعاملين والتي تبلغ ٩٥ مليون دينار أتمنى على أعضاء مجلس الإدارة والسادة أعضاء الهيئة العامة زيارة مواقع العمل في الشركة لرؤية ظروفهم فنحن ندعم العاملين دائماً بالتحاور معهم، وبتفهم وجهات نظرهم وهناك تعاون دائم معهم وفي حال عدم التوصل الى قرار نعود الى الهيئة العامة لاتخاذ القرار المناسب كما هو



الحال الآن. أما بالنسبة الى موضوع معالي السيد واصف عازر بأنه دفع الى الاستقالة لأنه لم يتمكن من إتمام برامجه فأجاب عطوفة الرئيس التنفيذي فأن هذا الكلام غير صحيح فهو استقال بإرادته وقد تمنينا عليه جميعاً إدارة تنفيذية ومجلس إدارة بالاستمرار معنا، ولكن كانت هذه رغبته فهو غير متفرغ وقد نوه عطوفة الرئيس التنفيذي الى أن معالي السيد واصف عازر وخلال فترة خدمته لم يتقاضى شيئاً وقد عرض علينا خدماته في أي وقت تحتاجه الشركة فيه، واعتباره مستشاراً لنا وأنا أحياه على روحه هذه ودوره الكبير. أما فيما يتعلق بالرسوم التي فرضتها الدولة فأجاب عطوفة الرئيس التنفيذي الى أنه قد تمت مناقشتها مع اللجنة المالية في مجلس النواب وان عطوفة رئيس المجلس سيتبنى هذا الموضوع مع الحكومة وان هذه الرسوم تتمثل في رفع رسوم التعدين من ١,٤ دينار للطن الى ٥٪ من مجمل مبيعات الفوسفات الأمر الذي سيؤدي الى رفع الكلفة من ٨ مليون دينار الى ٢٥ مليون دينار إضافة الى توقع رفع ضريبة الدخل من نسبة ١٤٪ الى نسبة ٢٥٪ والتي ستؤدي الى زيادة العبء الضريبي على الشركة إضافة الى إرتفاع إيجارات الأراضي حيث كانت الشركة تقوم بدفع ما يقارب ٢٠٠ الف دينار على المساحات المستأجرة والتي أصبحت الآن بحدود ٣ مليون دينار، وعلى ضوء خطة الشركة بالتوسع بحدود ٤٠٠٠ كم ٢ فان قيمة هذه الإيجارات ستصل الى ٦١ مليون دينار سنوياً. كما أن هناك رسوم مفروضة من وزارة الزراعة بواقع نصف دينار على منتجات وزارة الزراعة استطعنا مع رئاسة الوزراء بأن نوقف هذا القرار بالرغم من أنه لا زال منشوراً بالجريدة الرسمية. علاوة على هذه الرسوم التي فرضتها الدولة فهناك المطالب العمالية حيث قمت بزيارة العمال في مواقع الشركة وقلت لهم ان الشركة غير قادرة على تحمل أي مطالب أخرى فرواتبهم وأوضاعهم ممتازة من تأمين صحي وغيره والشركة غير مقصرة معهم وهم يجب أن يتقوا الله في هذه الشركة.

نحدث المساهم يزيد القسوس متسائلاً حول قانونية احتفاظ الشركة بعشر أضعاف رأسمالها كحقوق ملكية ما بين الاحتياطي الإجباري والاحتياطي الاختياري والاحتياطي الخاص



(٢٢٥) مليون دينار والأرباح مدورة (٤٧٠) مليون دينار أي بمجموع (٦٩٥) مليون دينار وان رأسمال الشركة (٧٥) مليون دينار. أجابت الأنسة سناء قراعين بأنه لا يوجد في القانون ما يمنع من الاحتفاظ بنسبة محددة من هذه الاحتياطيات أو أن تقل عن ذلك وان هذه الاحتياطيات الموجودة في الحسابات لتقوية المركز المالي للشركة ولتمويل المشاريع المستقبلية التي تحدث عنها عطوفة الرئيس وهذا يوفر القابلية للاقتراض من السوق الخارجي بصورة سهلة طالما أن الوضع المالي والملكية جيدة وهذا هو السبب لعدم توزيع أرباح إضافية وتدوير أرباح منذ سنوات سابقة. وأفاد مراقب الشركات أن القانون لا يمنع ذلك ولا يوجد مشكله، ويعود ذلك الى مجلس الإدارة بتوزيع نسبه من الاحتياطيات أما الارباح فلا يوجد بها مشكلة أما بالنسبة الى الاحتياطيات فلها حد معين وملزمة به الشركة.

رحب عطوفة رئيس المجلس/رئيس الجلسة بالسيد انمار العبد الجليل مندوب الكويت حيث تحدث عن المشاكل العمالية وموقف النقابة إضافة الى المشاكل في مبيعات الفوسفات وسال إذا كان هناك خطة أفضل لتسديد الالتزامات.

أجاب عطوفة رئيس المجلس/رئيس الجلسة أنه خلال السنتين الماضيتين كان هناك أربع عقود عمالية وكان هناك تفاهم مع النقابة بهذا الصدد واعتقد بان الحوافز ومعدل الرواتب التي تدفعها الشركة من أفضل ما يدفع في الأردن وان هناك تفاهم كبير معهم وقد تفهموا بان كثرة المطالب ستؤثر سلباً على أداء الشركة وذلك غير معقول وان هناك (Benchmarking) حد معين لنسبة الرواتب والأجور من مبيعات أو الإيرادات، ونظراً للظروف التي مرت بها الشركة والبلد والوضع العام والربيع العربي وكل هذه الأصوات وصلت الى هذا الحد. ويتم الآن بناء علاقة على أسس امتن ومواجهة ومكاشفه وحقائق وهم شركاء بهذه المطالب الموجودة وإننا وهم على يقين بان هذا عادل لهم وللشركة وان نسعى لخلق توازن ما حق الشركة وحقوق العاملين وذلك لتحقيق العدالة في الإجراءات والمعايير المستقبلية والتي تبين كل شخص أين سيتقدم وما هو عمله. إما فيما يتعلق بالمبيعات فسوف

نرفع سمعة الشركة عالمياً ومحلياً حيث كان للشركة دوراً تاريخياً كونها من ضمن أكبر مصدري الفوسفات في العالم. وسيتم التركيز على الجودة وهناك العديد من المشاريع والأفكار العلمية الجديدة لتحسين جودة المنتج الرئيس الخام والذي هو اقل درجة وذلك لوجود نسبة من السيلكا مما يؤثر على جودة المنتج والتي بدورها تؤثر على المشاريع المشتركة وعلى خطوط الإنتاج وعلى العائد من الإنتاج ويوجد لدينا الآن برامج لدراساتها لتقليل نسبة السيلكا ولن يتم تصدير أي طن من الفوسفات أو السماد إلا بالموصفات المعترف بها والموافق عليها. وفيما يتعلق بالأسعار فإنه لا يمكننا التحكم بها، وهي تحدد في مثل هذا الوقت من العام عالمياً من قبل المغرب، ويتم على ضوء قوى العرض والطلب والأسواق والمواسم والحاجة والكميات الموجودة ومن حيث توفر المخزون ووجود الدعم من بعض الحكومات، حيث تم في زيارتنا الأخيرة الى الهند الحديث الى وزير الأسمدة حول الدعم فقد وعدونا بإنهاء توقيف الدعم على السعر والذي اثر على المبيعات وتوقف شحن البضائع الى الهند.

تحدث المساهم السيد قدوره وتمنى أن يتسع صدر مجلس الإدارة لحديث المساهمين اللذين بنيت الشركة على أموالهم في سبيل الحصول على عائد مجزي. قائلاً أن كل من تغول على هذه الشركة اخذ ما يريد أو جزءاً مما يريد ابتداءً من العاملين مروراً بالمتقاعدين والإدارة وصولاً الى الحكومة الموقرة. وان نسبة ٢٥٪ المقترح توزيعها على المساهمين في مقابل (١٣) دينار للسهم القيمة السوقية يعني ١,٥ ٪ فأي استثمار في شركة وطنية رائده نأمل بان تكون من الشركات العالمية تعطي ١,٥ ٪ علماً بأنها حققت الكثير في السنوات السابقة وفي كل سنة نأخذ وعود لا تسمن ولا تغني من جوع مجرد وعود، وفي السنة الماضية كان هناك الكثير من النقاش في هذه الجلسة وفي هذا المكان حول التوزيع وتم التوافق على توزيع ٧٠٪ بدلاً من ٤٥٪ لان جمهور المستثمرين الأردنيين رفضوا نسبة الـ ٤٥٪ علماً بان رئيس مجلس الإدارة في ذلك الوقت وافق على هذا الاقتراح، ولكن تم إحباطه من قبل كبار المساهمين

غير الأردنيين وطالب السيدة قدورة بزيادة نسبة الارباح المقترح توزيعها ، أو في حال عدم توفر السيولة الكافية لدى الشركة فلا يوجد ما يمنع من توزيع أسهم مجانية. حيث أشار عطوفة مراقب عام الشركات بان طلب السيدة قدوره سيبحث عند مناقشة بند توزيع الارباح.

تحدث حمزة الحوراني مندوب بنك الأردن الكويتي حول الاتجاه العالمي لخفض أسعار الأسمدة عالمياً وهل ذلك سيؤثر سلباً على الشركة ونتائجها ؟ واستفسر أيضاً عن نتائج الربع الأول مقارنة مع الربع الأول السنة الماضية؟

أجاب عطوفة رئيس المجلس/رئيس الجلسة أن نتائج الربع الأول ستعلن بعد عرضها على مجلس الإدارة في أول جلسته قادمة. أما بالنسبة لما تحدث به السيد قدوره فيما يتعلق بنسبة توزيع الارباح حيث وعد رئيس مجلس الإدارة سابقاً بان تكون نسبة توزيع الارباح أفضل ونحن نشكره على مشاعره الطيبة وهم كمساهمين من بنوا وأسسوا هذه الشركة. نحن نمر بالظروف الحالية وليس وعوداً لأن هناك مشاريع تحت التنفيذ تتجاوز قيمتها ١.٤ مليار دولار والتي ستعود مستقبلاً على الشركة بمبالغ كبيرة حيث أن هذه المبالغ جاءت من الاحتياطيات أو عدم توزيع أرباح بشكل كبير على المساهمين ليكون لها مردود على الشركة وعلى المساهمين بالمدى المتوسط والبعيد وهذا متروك للسادة المساهمين.

وطلب عطوفة مراقب عام الشركات من الهيئة العامة للمساهمين التصويت على (تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال عام ٢٠١٢ والخطة المستقبلية لها والميزانية السنوية وحساب الارباح والخسائر) والمصادقة عليها. وقد وافقت الهيئة العامة للمساهمين بالإجماع.

يطلب عطوفة رئيس المجلس/رئيس الجلسة الانتقال الى البند الخامس من جدول الأعمال (المتعلق بالموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح على المساهمين بنسبة ٢٥٪ من القيمة

الاسمية للسهم.

وبعد المناقشة واعتراض عدد من المساهمين على تدني نسبة التوزيع تم الاقتراح بالتصويت على نسبة توزيع الارباح. حيث بين عطوفة مراقب عام الشركات بان النتيجة معروفة لأنه تم الاتفاق بين كبار المساهمين على توزيع ٢٥٪ وانه لا جدوى من النقاش في زيادة نسبة توزيع الارباح. وفي النهاية فان الأمر عائد لكم.

وافقت الهيئة العامة بالإجماع على توزيع أرباح على المساهمين بنسبة ٢٥٪ من القيمة الاسمية للسهم.

واقترح عطوفة مراقب عام الشركات بناءً على طلب السادة المساهمين التوصية الى مجلس الإدارة بدراسة توزيع أسهم مجانية.

حيث أعلن عطوفة رئيس المجلس/رئيس الجلسة بأنه سيتم الدراسة والتوصية الى مجلس الإدارة بدراسة توزيع أسهم مجانية.

وبعدها تم الانتقال الى البند السادس من جدول الأعمال " انتخاب مدققي حسابات الشركة لعام ٢٠١٣ وتحديد أتعابهم."

ونوه عطوفة رئيس مجلس الإدارة/ رئيس الجلسة بان مجلس الإدارة ناقش الموضوع وأوصى الهيئة العامة الموقرة بالتجديد للسادة ارنست ويونغ مدققي حسابات الشركة الحاليين، وأثنى السيد بسام الشخانبه على هذا الاقتراح بالتجديد للسادة ارنست ويونغ في ضوء القضايا التي تنظر الآن في المحاكم وان مدقق الحسابات يطلب بصورة شبه يومية بخصوصها .

قيمت الموافقة على انتخاب السادة ارنست ويونغ كمدققي حسابات الشركة لعام ٢٠١٣ وتقويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.



وبعدها تم الانتقال الى البند السابع من جدول الأعمال "إنشاء صندوق تعويض نهاية الخدمة لمستخدمي الشركة"

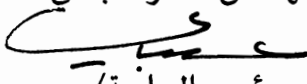
حيث بين عطوفة رئيس المجلس/ رئيس الجلسة بان قد تم تدارس هذا الأمر من قبل مجلس الإدارة وارتأى بأن يتم تأجيل النظر في هذا البند الى اجتماع الهيئة العامة في العام القادم على أساس نتائج أعمال الشركة ووضعها المالي في عام ٢٠١٣.

وتمت الموافقة بالإجماع على تأجيل النظر في إنشاء صندوق تعويض نهاية الخدمة لمستخدمي الشركة الى العام القادم.

وطلب عطوفة رئيس المجلس/ رئيس الجلسة من السادة الهيئة العامة تبرئة ذمة مجلس الإدارة بما يسمح به القانون وتمت الموافقة بالإجماع على تبرئة ذمة مجلس الإدارة.

وفي نهاية الاجتماع شكر رئيس المجلس/ رئيس الجلسة الحضور وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين والعاملين في الشركة.

وانتهى الاجتماع في تمام الساعة ١٢:٤٠ ظهرا".

المهندس عامر المجالي

رئيس الجلسة/

رئيس مجلس الإدارة

برهان عكروش
مراقب عام الشركات


سناء قراعين
كاتبة الجلسة